



ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٠٢/٢٠١١

اقتصاد اليمن:

النفط والواردات والنخب

بيتر سلزبري

أكتوبر ٢٠١١

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي من مسؤولية المؤلف (ين) فقط ولا تعبر بالضرورة عن رأي تشاتام هاوس أو كادره أو شركائه أو مجلسه. حيث أن تشاتام هاوس مستقل وليس له ولاء لأي حكومة أو أي هيئة سياسية. ولا يتخذ مواقف مؤسساتية تجاه القضايا السياسية. وقد أصدرت هذه الوثيقة على أساس أنه في حال استخدام أي مقتطف منها فيجب ذكر المؤلف (ين)/المتحدث (ين) وتشاتام هاوس، ويفضل إضافة تاريخ النشر أو تفاصيل الحدث. وحيثما تشير هذه الوثيقة إلى تصريحات من قبل متحدثين خلال حدث أو تقرر عنها فإن كل الجهود قد بذلت لإعطاء تمثيل صحيح عن آرائهم ونظراتهم، لكن المسؤولية النهائية عن الدقة تقع على مؤلف (ي) الوثيقة. وقد يختلف نص الخطب والتقديمات المنشور عن الأصل المقدم.

موجز النقاط

- لقد أنتجت أزمة اليمن السياسية المؤخرة دورة من التضخم المفرط وهبوط العملة واختلال توريد السلع الأساسية، مما كان له بالفعل أثر خطير على ١٠,٣ مليون يمني يعيش في الفقر، مع احتمال قدوم ظروف أسوأ.
- واقتصاد اليمن في قبضة شبكة معقدة متداخلة من النخب التي تسيطر على القطاع النفطي والواردات وتجهيز وتعبئة وتوزيع البضائع. والعديد من جماعات النخب تلك -وبشكل مقلق- هم كذلك فاعلون أساسيون في الأزمة الراهنة.
- ويهيمن على اقتصاد البلد إنتاج وتصدير النفط الخام، والذي ينتج ٧٠-٨٠ بالمائة من إيرادات الحكومة ومعظم احتياطي الدولة من النقد الأجنبي. ونتيجة لذلك فإن المستهلكين اليمنيين معرضون جدا لتحويلات أسعار السلع عالميا ولإنتاج النفط المحلي ووضع البلاد المالي العام والأمن الداخلي.
- وتفقد الأسرة الريفية العادية متوسطة الدخل ٥٥ بالمائة من مجموع دخلها على الغذاء والماء والطاقة. أما الرقم بين فقراء البلد -وهم نحو ٤٣ بالمائة من السكان- فيقارب ٧٠ بالمائة.
- وحتى وقت قريب جدا، فقد أقيمت أسعار تلك السلع منخفضة بفضل دعم حكومي كبير لأسعار الوقود، والذي وضع عبئا ماليا ضخما على عاتق الدولة وشجع -حسبما ذكر- الفساد على أعلى المستويات. وفي يونيو ٢٠١١، ألغي فعلياً دعم أسعار البنزين رغم استمرار الحكومة في تغطية دعم أسعار الديزل.
- إن آفاق التسوية السياسية ضعيفة. ويقترح معظم التحليل الحالي بأن اليمن سيواجه أشهره، إن لم تكن سنوات، من الجمود المديد، مع زيادة عنف تهدد بحرب أهلية شاملة.
- وهناك حاجة لتعزيز آليات الحماية الاجتماعية الموجودة ولدعم المساعدات الإنسانية لضمان توفر السلع الأساسية وحصول أضعف السكان عليها. فالمانحون الغربيون يطالبون بانتقال سياسي سريع كشرط مسبق لاستئناف إنفاق معظم المساعدات، لكن العملية الانتقالية طالت للتو واختلف عليها، ويرجح أن يكون أي حل طويلا ومعقدا.
- أما نهج «الانتظار والترقب» المتبع من قبل بعض أعضاء المجتمع الدولي إزاء ذلك الوضع، فإنه سيعرقل استجابة سريعة وفعالة للأزمة الاقتصادية ويرجح أن يفاقم من التكلفة البشرية للأزمة.

١. مقدمة

لقد كشف أزمة اليمن السياسية عام ٢٠١١ عدداً من نقاط الضعف البنيوية الطويلة الأمد في اقتصاد البلد، وبالأخص قدرة أفقر الناس على الحصول على السلع الأساسية - من غذاء وماء وطاقة - في أوقات الضغط الاقتصادي والسياسي. إذ عاش نحو ٤٣ بالمائة من السكان على دولارين في اليوم أو أقل عام ٢٠١٠، وفقاً لصندوق النقد الدولي. وتساوي تلك النسبة تقريباً ١٠,٣ مليون شخص بالاستناد على تقدير البنك الدولي لعدد السكان بأنه ٢٤ مليوناً ذاك العام^١. وينمو عدد سكان اليمن بنسبة ٢,٩ بالمائة سنوياً وفق البنك الدولي، مما يجعله أحد أسرع الدول نمواً في كوكب الأرض.

وتعتمد الدولة بشدة على إنتاج وتصدير النفط والغاز لتوليد الإيرادات وبناء احتياطي النقد الأجنبي ودعم أسعار كلفة العيش وتغطية تكاليف أخرى منها رواتب الدولة. لكن بالنسبة إلى دول الخليج العربية المجاورة فلليمن الكثير من السكان والقليل من إنتاج النفط وإيراداته - فترتيبه الثاني والثلاثون ضمن الدول المصدرة للنفط. وإنتاج النفط في انحسار انتهائي. ولضعف القدرة على التكرير فقد استورد اليمن حتى عام ٢٠١٠ نحو ٢٠ بالمائة من احتياجاته من الوقود.

وفي الوقت نفسه، منح الرئيس علي عبدالله صالح السيطرة على أجزاء كبيرة من اقتصاد البلد - بما فيها القطاعات المتصلة بتوريد وتجهيز وتوزيع السلع الأساسية - إلى عدة جماعات نخب صغيرة ومتشابهة، بل ومتصارعة في أحيان كثيرة، مقابل دعمها. ولذا فإن قدرتها على الحفاظ على سلسلة إمداد السلع في البلاد على ارتباط وثيق بأسعار وتوفر الوقود، وبالتحديد الديزل، وتوفر العملة الأجنبية. ولم تستطع تيك الجماعات حتى الآن الاتفاق على -دع تنفيذ- نوع من الإصلاحات الاقتصادية من شأنه خدمة مصالح عموم السكان الطويلة الأجل.

إن النظام الراهن يتك فقاء اليمن عرضة للتحويلات في إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق العالمية، وللتقلبات داخل النظام السياسي. ومنذ فبراير ٢٠١١، قام عدد من أهم الفاعلين في الاقتصاد اليمني بالانخراط في نزاع متزايد التعقيد والعنف حول شرعية نظام الرئيس صالح. ويستبعد أن ينتهي هذا النزاع في المستقبل القريب.

وكلما طال استمرار الأزمة السياسية زاد الاحتمال بأن يعجز الملايين من اليمنيين عن الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والطاقة دون مساعدة من الدولة أو الخارج. وعند كتابة هذه الورقة، كانت قد خفت إلى درجة ما شدة بعض تلك الصدمات الاقتصادية بفضل تبرعات نفطية وأيضاً -كما أفيد- تبرعات نقدية من دول الخليج العربية. لكن إن استمرت الأزمة وتفاقم الوضع الأمني، فمن الضروري المزيد من التنسيق فيما بين منحي اليمن الغربيين ودول الخليج والنخبة اليمنية من رجال الأعمال المهيمنة على شبكات توزيع السلع في البلاد. وتحلل هذه الورقة البحثية سلسلة إمداد السلع في اليمن من منظور أصحاب الأسر اليمنية العادية وتناقش التداعيات الاقتصادية والإنسانية للأزمة الراهنة.

١ انظر لهذه الأرقام مذكرة برنامج صندوق النقد الدولي عن الجمهورية اليمنية، ١٤ سبتمبر ٢٠١١ (متاحة من موقع صندوق النقد الدولي) وبنك بيانات البنك

الدولي (متاح أيضاً على الإنترنت)، وهي أحدث الأرقام المتاحة. <http://www.imf.org/external/country/yem/index.htm>

٢. سلاسل إمداد السلع

إن قدرة الأسرة اليمنية المتوسطة على الوصول إلى السلع الأساسية ودفع ثمنها يعتمد وبشدة على سلسلة إمداد بنيت حول الصادرات النفطية والواردات الغذائية ودعم أسعار الوقود. ويعتمد هذا النظام على قدرة الحكومة على توليد إيرادات واحتياطي نقد أجنبي من خلال تصدير النفط. ويناقش هذا القسم سلاسل الإمداد الموجودة ويبرز إمكانية المزيد من الصدمات النظامية.

الأسر والمستهلكون

تراوحت نسبة البطالة الوطنية في اليمن من ١٥ بالمائة إلى ٤٠ بالمائة عام ٢٠١٠، وفقاً لمصدر البيانات، رغم احتمال وصولها إلى نسبة ٧٠ بالمائة عام ٢٠١١.^٢ ويعمل اليمنيون المستقرون في مناطق ريفية - وهم أكثر من ٧٠ بالمائة من السكان - في الزراعة غالباً.

أما اليمنيون ذوو الأعمال في بيئة حضرية فيرجح عملهم في الصناعات التحويلية أو التجارة أو تقديم الخدمات. ويرسل العديد منهم أي زوائد دخل إلى قراهم الأصلية للمساعدة في دعم النفقات اليومية لأسرهم. ويتلقى معظم الأسر كذلك بعض الدعم من أقارب في الخارج عبر وكالات تحويل أو مصارف. لكن القليل فقط قادر على فتح خط ائتماني - فأقل من أربعة بالمائة من سكان البلاد يستخدم المصارف، ولأقل من مائة وثلاثين ألف شخص وصول لائتمان.^٣

وفي المتوسط، تنفق الأسر اليمنية الريفية نحو ٥٥ بالمائة من دخلها على الغذاء والماء والطاقة، مع احتمال إنفاق الأسر الفقيرة ما يصل إلى ٧٠ بالمائة.^٤

ورغم مستويات العمل العالية في القطاع الزراعي فإن معظم الغذاء يستورد، بينما يحصل معظم ماء الشرب - خاصة في الأرياف - باستخدام مضخات تعمل بالديزل. ويلبي معظم احتياجات الطاقة من أسطوانات الغاز النفطي المسال، وفي حال الأسر الأفقر من حرق الحطب.

الغذاء

يعتمد اليمن بنحو ساحق على استيراد الغذاء (فعلى سبيل المثال يستورد ٩٠ بالمائة من القمح و ١٠٠ بالمائة من الأرز - وهما مادتان أساسيتان في الغذاء الوطني). وتصل الواردات الغذائية عموماً عبر أحد موانئ البلاد، والمدخلان الأكثر ازدحاماً هما عدن في الجنوب والحديدة على ساحل البحر الأحمر. ومن ثم تجهز وتعبأ في مرافق (وقودها كلها بالديزل) عند الميناء أو في مصانع العاصمة الصناعية تعز أو العاصمة صنعاء، لتنتقل بعد ذلك عبر البلاد أو تباع محلياً.^٥

الماء

ولأن اليمن مستورد رئيسي للسلع الغذائية الأساسية، فهو مستورد «ماء واقعي» رئيسي. ويعهد إلى الخارج في الواقع إنتاج السلع الكثيفة الاستهلاك للماء، مما يعني أن تأثير الجفاف في الخارج على تكلفة الواردات الرئيسية وتوفرها هو كتأثيره في الداخل، إن لم يكن أكبر.

وهطول الأمطار قليل في اليمن، وتزود معظم إمدادات الماء المحلية من المياه الجوفية. ويتطلب ذلك استخدام مضخات تعمل بالديزل (وقد حول بعضها لاستخدام خليط من الديزل وغاز النفط المسال)، مما يعني التأثير الشديد لتكلفة استخراج الماء بتكلفة الديزل وتوفره.

ويستخدم أكثر من ٩٠ بالمائة من الماء في الري الزراعي، وقد أصبحت أوراق القات المخدرة المحصول النقدي المفضل لجذبها السعر الأعلى في

٢ استخدم كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع للحكومة اليمنية (والمتاح من موقعه <http://www.cso-yemen.org>)

كأساس إحصائي عن الأسرة اليمنية "المتوسطة"، والذي قدر نسبة البطالة بين النساء بما يزيد عن ٤٠ بالمائة، وأن ١١,٣ بالمائة من الرجال في سن العمل عاطلون عن العمل. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإن ٨٨,١ بالمائة من النساء العاملات في اليمن يعملن في القطاع الزراعي، مما يؤكد أهميته.

٣ تقارير مبادرة الائتمان العربي، تقييم لوضع نظام تقرير الائتمان الوطني في اليمن (أبو ظبي: تقارير مبادرة الائتمان العربي، ٢٠١١).

٤ البنك الدولي، إمداد واستخدام الطاقة المنزلية في اليمن (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٥).

٥ رغم أهمية موانئ البلاد، وبالأخص عدن، يدعي بانتظام قادة كبار في جنوب البلاد أن شخصيات كبيرة في صنعاء قد منعت المزيد من التنمية الاقتصادية حول الموانئ بسبب المخاوف من أن جنوباً أقوى اقتصادياً قد يحرض أيضاً على دور أكبر في الحياة السياسية للبلاد.

الأسواق المحلية. فما يصل إلى ٤٠ بالمائة من موارد الماء المتوفرة تستخدم في ري القات وحده.^٦

وفي عام ٢٠٠٦، شمل تزويد الماء من قبل الدولة ٥٩ بالمائة فقط من السكان الحضرين في اليمن و ٣٨ بالمائة من السكان الريفيين، والخدمة غير منتظمة في أحسن الأحوال، ولم تتحسن التغطية من حينها إلا قليلاً.^٧ لذا فمعظم السكان تحت رحمة تجار غير منظمين يقومون بضخ الماء من الطبقات الجوفية والآبار ومن ثم نقلها بالشاحنات إلى الأسواق.^٨

و«الماء المشحون» أعلى بكثير من التزويد العام عند توفره. وقد ذكر أن أسعار الشبكة الحكومية كانت ٢٠-١٨٠ ريالاً يمينياً (٠,٧٥-٠,٠٨ دولار) للمتر المكعب من الماء في عام ٢٠٠٦. أما أسعار البائعين فهي ٤٠٠-٧٠٠ ريال (١,٦٦-٢,٩١ دولار). وقد اقترب سعر الماء المشحون في أوائل ٢٠١١ إلى ألفي ريال (٨,٣٣ دولار)، وفي ذروة أزمة العام السياسية فاق السعر سبعة آلاف ريال (٢٩,١٦ دولار)، وكان التزويد الحكومي بالحد الأدنى في أفضل حالاته. إن أسلوب الاستخراج غير المنظم وغير الفعال من مياه البلاد الجوفية، فضلاً عن النمو السكاني السريع، يعني أن الاستهلاك يفوق الإنتاج إلى درجة أن اليمن من أقل الدول أمناً مائياً على ظهر الكوكب.^٩

الطاقة

يستخدم العديد من اليمنيين -ما يصل إلى ٩٣ بالمائة من السكان الريفيين متوسطي الدخل- أسطوانات الغاز كمصدر الوقود الأساسي لهم.^{١٠} وتنتج هذه الأسطوانات وتعبأ داخل اليمن، بينما ينتج معظم الغاز النفطي المسال من قبل الشركة اليمنية للغاز في مصنع متخصص بمأرب. ويأتي باقي الإمدادات المحلية من مصفاة عدن، والتي تديرها شركة مصافي عدن المملوكة للدولة، وفيها أيضاً موقع رئيسي لتعبئة الأسطوانات. ويستورد أيضاً الغاز النفطي المسال من دول الخليج المجاورة، وتستطيع مصفاة عدن تلقي شحنات تصل إلى ١٢ ألف طن منه للمساعدة في إعادة ملئ صهاريج التخزين فيها.

وتأتي إمدادات الطاقة، حيث تتوفر، من محطات تديرها الحكومة، ومعظمها يعمل بالديزل. وكانت بطيئة زيادة الطاقة الإنتاجية الجديدة، وما زالت شبكات النقل ضعيفة، مما يؤدي وبانتظام لانقطاع التيار وانخفاض الجهد.^{١١} وفي الوقت ذاته، تستخدم الزراعة نحو ١٢ بالمائة من كل الوقود المستهلك في اليمن، ويعود معظم ذلك لاستخدام مضخات الماء للري.^{١٢}

الحصول على الواردات وتوفيرها

يدفع الموردون ثمن السلع بالعملة الأجنبية، وغالباً بالدولار الأمريكي، ومن ثم يبيعونها إلى السوق المحلية في خليط من الريالات اليمنية والدولارات عبر صفقات مع الباعة وتجار التجزئة والتجار المحليين. وحتى وقت قريب كان رجال الأعمال في تجارة الاستيراد يحولون معظم دخلهم من الريالات إلى دولارات بواسطة تجار عملة ومصارف محلية أو البنك المركزي، ليرسلوا غالباً دولاراتهم إلى الخارج، أو في حالات أقل لاستثمارها محلياً. وقد حُددت بشكل متقطع قدرتهم على صرف الريالات إلى عملة أجنبية منذ الأزمة المالية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتحسن توفر العملة الأجنبية بفضل ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠١٠، لكن قل التوفر مرة أخرى خلال أزمة عام ٢٠١١ الانتقالية.

وخارج المدن الساحلية لليمن، تنقل كل البضائع عن طريق البر، مما يترك الكثير من المجتمعات النائية تحت رحمة جودة وأمن الطرقات التي تصلهم ببقية البلاد. ويعيش نحو ٤٠ بالمائة من السكان في ١٤٠ ألف قرية ومستوطنة صغيرة ذات خدمة رديئة من شبكات الطرق الموجودة.

٦ للاطلاع على مناقشة شاملة عن الحلقة المفرغة من ضخ الديزل واستعمال القات كمحصول نقدي، انظر برنامج إصلاح قطاع المياه اليمني - تحليل الفقر وآثاره الاجتماعية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٧)، بتكليف من وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة في اليمن.

٧ السابق.

٨ وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ففي عام ٢٠٠٨ كان هناك ٥٢-٥٥ ألف بئر في الاستخدام النشط في اليمن، مع ٨٠٠ حفارة مياه مستخدمة في جميع أنحاء البلاد. منها ألف بئر فقط مسجلة ومرخصة للاستخدام، في حين رخص ترخيصاً مناسباً ٧٠ حفارة مياه.

٩ على أساس سعر صرف ٢٤٠ ريالاً يمينياً للدولار الواحد، وهو تقريبا السعر المتاح في صنعاء وقت الكتابة.

١٠ في عام ٢٠٠٥، وجد البنك الدولي أن لليمن من الموارد المائية المتجددة نحو ٢,١ مليار متر مكعب سنوياً، لكن المستخدم سنوياً نحو ٣,٥ مليار متر مكعب.

١١ البنك الدولي، إمداد واستخدام الطاقة المنزلية في اليمن. ويستخدم اليمنيون الأكثر فقراً إما الكيروسين الذي يمكن شراؤه بكميات صغيرة، أو الحطب الذي يجمعه أفراد الأسرة.

١٢ السابق.

١٣ البنك الدولي، دعم أسعار النفط في اليمن: الاستفادة من الإصلاح للتنمية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٠).

وليس من قبيل الصدفة أن يكون أولئك أفقر السكان في البلاد.^{١٤} وفي الوقت نفسه، فمما يزيد من محدودية قدرة الموزعين على نقل السلع الأساسية إلى المناطق الريفية قدرة -ورغبة- شركات النقل الكثيرة في البلاد على تشغيل خطوط نقل إلى وجهات بعيدة.

ونتيجة ذلك أن أسعار وتوفر السلع الأساسية -الغذاء والماء والوقود- مرتبطة كثيرا بسعر وتوفر الديزل والبنزين، وبقدرة القطاع المصرفي على الحفاظ على إمداد منتظم من النقد الأجنبي، وبنوعية وتوفر الطرق والنقل. ويؤثر على كل هذه العوامل الأمن المحلي. وعلاوة على ذلك، فحتى وقت قريب أقيمت كلفة الديزل والبنزين والغاز منخفضة لأن الدولة كانت قادرة وراغبة بتغطية دعم أسعار مكلف للوقود المنتج محليا والمستورد؛ وفي يوليو ٢٠١١ ألغى فعليا دعم أسعار البنزين المرص عندما استعاضت الحكومة عن بيعه ببيع بنزين غير مرص وغير مدعوم. لكن الحكومة ما زالت تدعم كلفة الديزل والغاز النفطي المسال.^{١٥}

الهيدروكربونات والنقد الأجنبي

بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، شكلت بشكل مباشر حصة قطاع النفط والغاز (الهيدروكربونات)، بما في ذلك التكرير، ٢٠-٣٠ بالمائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في اليمن، و ٨٠-٩٠ بالمائة من صادراته، و ٧٠-٨٠ بالمائة من إيرادات الحكومة.^{١٦} فهذا القطاع، والذي شمل منذ ٢٠١٠ تصدير الغاز الطبيعي المسال، هو المصدر الرئيسي لليمن من النقد الأجنبي. لكن إنتاج النفط في هبوط حاد، وقد قدر عدة محللين في السنوات الأخيرة أن الضغوط الديموغرافية والاقتصادية إلى جانب تراجع الإنتاج ستحول اليمن إلى دولة مستوردة للنفط بحلول عام ٢٠٢٠، إن لم يكن قبله.^{١٧}

ويرجح أن يبلغ الدخل من مشروع رئيسي للغاز الطبيعي المسال -الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال- أكثر بقليل من ٢٥٠-٣٠٠ مليون دولار سنويا في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥. وسيقدم دعما لإيرادات الحكومة تشد الحاجة إليه، لكنه لن يكفي لتغطية تراجع الإيرادات المرتبط بتراجع إنتاج النفط. وخلال ذلك، فإن تكلفة الواردات تزداد تماشيا مع أسعار السلع العالمية -والتي ازدادت بمعدل ١٢,٩ بالمائة سنويا بين ٢٠٠١ و ٢٠١٠ وفق صندوق النقد الدولي-^{١٨} في حين كان ميزان الدولة التجاري سلبيا منذ عام ٢٠٠٧. وازداد عجز اليمن التجاري من ١ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.^{١٩}

وكان للحكومة عجز ميزانية متعاقب في أعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠، حيث تجاوز الإنفاق الدخل. أما حساب الدولة الجاري -ميزان المبادلات الدولية في السلع والخدمات والتحويلات وسداد الديون- فكان كذلك سلبيا منذ ٢٠٠٧ نتيجة لتراجع إنتاج النفط وزيادة طلب السلع من الخارج. وقد جذب اليمن القليل من الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو ١,٩ مليار دولار في ذروته عام ٢٠٠٨، مع خروج رأسمال يفهم أنه يفوق بكثير ذلك المبلغ.^{٢٠}

وقد وضعت هذه العوامل ضغطا على قيمة الريال، وكذلك على احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي اليمني، والذي هبط من أكثر من ٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٣,٢ مليار دولار في يوليو ٢٠١١.^{٢١}

١٤ انظر البنك الدولي، مذكرة استراتيجية قطاع الطرق في جمهورية اليمن (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٠).

١٥ رغم أن اليمن دولة مصدرة للنفط، فإن قدرته على تكرير النفط محدودة. وكانت الحكومة تصدر النفط الحلو الخفيف، وتشتري منتجات الوقود الرئيسية في الأسواق العالمية لتبيع من ثم الوقود محليا بحجم كبير من الأسعار العالمية.

١٦ كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع للحكومة اليمنية.

١٧ في عام ٢٠٠٩، صوّرت دراسة لتشاتام هاوس بعنوان معضلة نضوب النفط (<http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/109093>).

الاحتمال «الأفضل» لإنتاج النفط، وفيه يحافظ الإنتاج على مستوى مستقر بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ رغم هبوطه منذ عام ٢٠٠٤. لكن ذلك أظهر ترجعا انتهازيا في الصادرات منذ عام ٢٠٠٨ نظرا لنمو الاستهلاك المحلي، ليصبح اليمن مستوردا صافيا للنفط في عام ٢٠١٩. أما البيانات المجمعة من أجل مراجعة بي بي الإحصائية لطاقة العالم ٢٠١١ (<http://www.bp.com>) فتظهر تراجع الإنتاج منذ عام ٢٠٠٤، عندما بلغت ذروة الإنتاج ٤٢٠ ألف برميل يوميا. ووفقا لشركة بي بي، ففي عام ٢٠١٠ بلغ متوسط الإنتاج ٢٦٤ ألف برميل يوميا.

١٨ صندوق النقد الدولي، مؤشرات أسعار السلع الأولية، ٢٠٠١-٢٠١١ (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠١١).

١٩ يستند هذا التأكيد على مقابلات للمؤلف ٢٠٠٨-٢٠١١ وعلى وثائق داخلية حكومية / للبنك الدولي رآها المؤلف في مراحل مختلفة من المشروع.

٢٠ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ديسمبر ٢٠١٠).

٢١ البنك المركزي اليمني، ومصادر محلية ودولية قابلها المؤلف. وقد كانت التدفقات النقدية إلى اليمن عالية حتى عام ١٩٩١ بفضل تحويلات العاملين في الخليج. لكن، وبعد قرار الرئيس صالح دعم غزو العراق للكويت، طرد ما يقدر بمليون يمني من البلدان المضيفة.

نقاط الضعف النظامية

إن تكوين سلسلة الإمداد في اليمن يجعل الأسرة المتوسطة عرضة لسلسلة من الصدمات النظامية المتقاطعة، وقد سُعر بالعديد منها بالفعل خلال عام ٢٠١١. وسيزيد أي توتر إضافي من الضغوط الموجودة على الأسر ويسبب تدهورا سريعا في نوعية الحياة.

إنتاج النفط

إن إنتاج اليمن من النفط في انخفاض طويل الأمد. وما لم يستمر ارتفاع أسعار النفط العالمية فإن تراجع الإنتاج سيخفض دخل البلاد من النقد الأجنبي، مما سيزيد من صعوبة تمويل فاتورة الواردات المتنامية (نتيجة لضغوط ديموغرافية^{٢٢} ولبطئ النمو في الإنتاج الزراعي المحلي كذلك). وسيقتطع انخفاض دخل التصدير من إيرادات الحكومة، مما سيضر بقدرتها على تحقيق التوازن في ميزانية الدولة وتغطية آليات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك دعم تكاليف المعيشة.

ارتفاع أسعار السلع العالمي

وسيؤدي المزيد من ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية إلى أسعار أعلى للمستهلك اليمني. وبالفعل أدى القرار في يوليو لإحلال البنزين غير المرصص وغير المدعوم محل المرصص المدعوم إلى تضاعف كلفة البنزين للمستهلك، رغم أن الوضع السياسي لا يستبعد إلغاء القرار. وسينتج عن ذلك الإلغاء هبوط أسعار للمستهلكين لكن فاتورة واردات الحكومة سترتفع.

انخفاض العملة

وسيؤدي المزيد من انخفاض قيمة الريال اليمني إلى تراجع القوة الشرائية المحلية مقابل أسعار سلع ثابتة أو متزايدة في الأسواق العالمية. أما تراجع احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي، والهجوم المتعلقة بتوازن ميزان مدفوعات الدولة، وقدرة النظام المصرفي على خدمة ديونه الدولية،^{٢٣} والمشاكل الأمنية، والقلق من الدين الحكومي الخارجي - فيمكن أن تسهم جميعها في ضغوط تخفض من قيمة الريال.

تدهور الأوضاع الأمنية

إن الأوضاع الأمنية المتدهورة تؤثر على الوصول إلى السلع، وخاصة لفقراء الريف القاطنين بعيدا عن المداخل الرئيسية للبلاد. وكذلك ستؤدي قلة الأمن إلى زيادة المخاطر لشركات النقل، مما يرفع ريعها للأسعار أو إيقاف تشغيل خطوط الإمداد ذات الخطورة الاستثنائية. وقد ينخفض الريال نتيجة لذلك، فتجبر الحكومة على زيادة الإنفاق على الواردات والأمن كلاهما.

تزايد البطالة

وتأتي مع كل تلك الصدمات مستويات بطالة أعلى حتى مما هي عليه. وستؤثر عرقلة إمداد الديزل والغاز النفطي المسال إلى المجتمعات الريفية على إمداد الماء، وبالتالي على قدرة ري المزارعين لأراضيهم. وكذلك ستؤثر الأوضاع الأمنية المتدهورة على مراكز اليمن الحضرية والساحلية، حيث تقع معظم قدرة التوريد والتصنيع. وسيؤدي المزيد من أي انخفاض في الإنتاج التصنيعي إلى مزيد من تخفيض الأعمال المحلية لأعداد العاملين لديها لتعويض خطر الخسارات، مما سيزيد من البطالة ويخفض التحويلات من الحواضر إلى الريف. وسيشجع ذلك بدوره اليمنيين على العودة إلى قراهم لتجنب التكاليف المقترنة بالحياة الحضرية، مما سيزيد من طلب السلع في المناطق الريفية في وقت يضعف فيه دخل الأسرة.

٢٢ نمو السكان في اليمن ضمن الأعلى في العالم، بمعدل ٢,٩٪ وفق البنك الدولي.

٢٣ خدمة الديون ليست في حد ذاتها قضية رئيسية لليمن. فالنظام المصرفي مدين بنحو ٦,٥ مليار دولار. لكن يمكن لذلك أن يؤثر على قيمة العملة.

٣. الفساد والإصلاح والمنافسة

لقد صرف الكثير من الوقت والجهد خلال السنوات الأخيرة في محاولة لعلاج مشاكل اليمن الاجتماعية والاقتصادية العديدة، ولتخفيف مستوى تعرض الأسر إلى الصدمات المفصلة أعلاه. لكن اقتصاد اليمن مهيم عليه من قبل شبكة معقدة متداخلة من النخب التي تسيطر على قطاع النفط والواردات وتجهيز وتعبئة وتوزيع البضائع. ويدعى أن لبعض أعضاء شبكات النخب تلك مصالح مدرة للأرباح غير رسمية، مثل تهريب الديزل والأسلحة والأشخاص.^{٢٤}

الإصلاح وتنافس النخبة

لقد حصل في السنوات الأخيرة بعض الاعتراف في صنعاء بالحاجة إلى إصلاحات واسعة من أجل منع أزمات اقتصادية ومالية كبرى. وفي عام ٢٠٠٦، رعى الرئيس صالح جدول إصلاح طموح لتحرير الموارد الحكومية ألفه أعضاء من النخبة التكنوقراطية، وكان للعديد منهم صلة بانه أحمد علي. وكان التقدم بطيئا، لكن جمعت لاحقا جوانب من تلك الخطة في برنامج نقاط عشر واسع النطاق.^{٢٥}

وبعد أربع سنوات، تمكنت الحكومة من ترتيب تسهيلات ائتمانية موسعة مع صندوق النقد الدولي. وكان من الشروط الأساسية القضاء التدريجي على دعم أسعار الوقود وتطبيق ضريبة مبيعات عامة جديدة.^{٢٦} ومنذ أوائل ٢٠١١، ذكر مسؤولو الصندوق تقدما جيدا: فقد أقر قانون إصلاح الضريبة عام ٢٠١٠، وكان دعم أسعار الوقود في تخفيض تدريجي بدأ بالمستهلكين الصناعيين ليشمل بعدهم المبيعات العامة. لكن الإلغاء اللاحق لبيع البنزين المرصص المدعوم في يوليو ٢٠١١ كان انعكاسا لضغط مالي قصير المدى، رغم اتساقه مع الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل.

وخلال هذه المدة، عملت صنعاء مع البنك الدولي لبناء شبكات أمان اجتماعي تحمي أفقر سكان البلاد من صدمة الإصلاحات المزمنة، وخاصة إصلاح دعم الوقود الذي هدد بزيادة مستويات الفقر المدقع ما لم ينسق ذلك مع مدفوعات هادفة للرعاية الاجتماعية.^{٢٧} وشملت إجراءات الحماية القائمة قبل الأزمة الحالية صندوق الرعاية الاجتماعية، والذي ينقل ٩-١٨ دولارا شهريا إلى مليون أسرة،^{٢٨} والصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي يشغل يمينين فقراء قادرين جسديا في مشاريع بنية تحتية محلية.^{٢٩} وتعمل كذلك منظمات غير حكومية في اليمن من أجل تقديم مساعدات الطوارئ عبر صندوق الطوارئ الذي تشارك فيه عدة وكالات، وكان نشطا بصورة خاصة خلال عام ٢٠١١.

ومن الجدير بالذكر بأن إصلاحات دعم الأسعار وضرائب المبيعات قد شكلت صلب المفاوضات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي منذ أواسد التسعينات، وأن خطوات مثيلة قد اتخذت في السابق لتلغي لاحقا عقب أعمال شغب، ولضغط قيل إن جماعات النخب مارسته.^{٣٠} وتنفيذ الإصلاح شاق وسيبقى كذلك ما دامت في مكانها شبكة النخب الاقتصادية والسياسية التي شكلها الرئيس صالح خلال اثني عشر عاما كرئيس لليمن الشمالي وعقدين تالين كرئيس لليمن الموحد. وفي أثناء ذلك، يبدو أن قرار الحكومة إلغاء دعم أسعار البنزين في يوليو مرده وضعها المالي الضعيف، مع ما أشيع من رغبة في إضعاف معنويات المعارضة. ومن المحتمل جدا إعادة دعم الأسعار من قبل نظام صالح الحالي أو حكومة جديدة في صنعاء.

٢٤ لمناقشة عن التجارة غير المشروعة في اليمن انظر سالي هيلي وجيني هيل، اليمن والصومال: تحديات متماثلة وشبكات ظل (لندن: تشاتام هاوس، أكتوبر ٢٠١٠): وسارة فيليبس "تنظيم القاعدة والصراع من أجل اليمن"، البقاء: السياسة والاستراتيجية العالمية، المجلد ٥٣، العدد ١، فبراير ومارس ٢٠١١، ص ٩٥-١٢٠.

٢٥ انظر "أولويات الإصلاح في اليمن وأجندة النقاط العشر" (لندن: تشاتام هاوس، فبراير ٢٠١٠). الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأبريل لونجلي ألي، ضوء التحول في القمرية: إعادة ابتكار شبكات المحسوبية في اليمن المعاصر (واشنطن العاصمة: جامعة جورج تاون، ٢٠٠٨). وفيهما نقاط مثيرة للاهتمام عن قوة ورغبة الإصلاحيين الشباب في تحريض تغيير حقيقي في اليمن.

٢٦ صندوق النقد الدولي، "جمهورية اليمن: طلب ترتيب مدته ثلاث سنوات وفق التسهيل الائتماني الموسع - تقرير الموظفين"، سبتمبر ٢٠١٠.

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr10300.pdf>

٢٧ قدر البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ أن الإزالة الفورية لدعم أسعار الوقود يمكن أن تزيد كثيرا من مستويات الفقر المدقع في اليمن بما يصل إلى ٨ بالمائة.

٢٨ تفيد مصادر في منظمات غير حكومية أنه كان ينبغي إيلاء اهتمام أكبر بصندوق الرعاية الاجتماعية، مشيرة إلى استيلاء أسر ميسورة على الأموال، وإلى نصف مليون يمني يشعرون بأن البرنامج ينبغي أن يشملهم.

٢٩ لمناقشة عن تدابير الحماية الاجتماعية الموجودة، راجع صندوق النقد الدولي، «جمهورية اليمن: طلب ترتيب مدته ثلاث سنوات»، الصندوق ٣.

٣٠ أخبار بي بي سي، "عشرات القتلى بأعمال شغب عن الوقود في اليمن"، ٢٢ يوليو ٢٠٠٥، http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/4707145.stm

فساد النخبة

وبسبب طريقة هيكلية اقتصاد البلاد، يرى اليمنيون -خطأ أو صواباً- أن جميع الأنشطة التجارية تقريباً فاسدة بطريقة ما. وقد حصل اليمن عام ٢٠١٠ على المرتبة ١٤٨ من أصل ١٧٨ دولة في مؤشر مدركات الفساد للمنظمة الدولية للشفافية.^{٣١}

ويسمح للفاعلين المفضلين في اليمن بالحصول على قطاعات اقتصادية رئيسية، مثل تراخيص الاستيراد والتصدير، والسيطرة على امتيازات النفط، وحقوق توزيع النفط، ومؤخراً رخص تزويد خدمات الهاتف الجوال والإنترنت. وكثيراً ما تناسبت وبشكل مباشر درجة الحصول الممنوحة مع الأهمية التي أولها الرئيس صالح لدعمهم السياسي.^{٣٢}

وقد كوفئ هؤلاء الفاعلون من خلال العقود الحكومية وتخصيص موارد من ميزانية الدولة إلى مناطقهم الأصلية. وبسبب التنافس بين تلك النخب وهشاشة الوضع الراهن للبلاد، فإن الإصلاح الفعال أو التحسينات لسيادة القانون في منتهى الصعوبة.

وهؤلاء هم النخب الأساسية في اقتصاد اليمن:

- مجموعة صغيرة من التكنوقراط، لبعضهم توجهات إصلاحية، لكنها مقيدة بافتقارها النسبي للسلطة مقارنة بالفاعلين الآخرين ذوي المصالح المكتسبة، وبحاجتها للرعاية من قبل الرئيس وأسرته؛ وتعرف عادة باسم «الإصلاحيين الشباب».
- الأجهزة الأمنية، والتي تهيمن عليها إلى حد كبير أسرة صالح وقبيلته سنحان، ومنهم الحليف السابق اللواء علي محسن. وتسيطر شخصيات عسكرية على شركة رئيسية مدعومة من الدولة هي المؤسسة الاقتصادية اليمنية. وأشيع أن بعض أفراد الجيش يلعب دوراً في أنشطة اقتصادية غير مشروعة منها تهريب الديزل والأسلحة.^{٣٣}
- مجموعات قبلية، مثل عائلة الأحمر التي ترأس حلف قبائل حاشد (وتشكل قبيلة صالح -سنحان- جزءاً منه). وقد استخدم وبازدياد أعضاء من مجموعة النخبة هذه مناصبهم الاجتماعية للحصول على تراخيص استيراد والعمل كشركاء لشركات دولية وكسب عقود حكومية والدخول في الاقتصاد الرسمي من خلال السيطرة على المصارف وقطاع الاتصالات.
- سياسيون ضمن الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام، وضمن ائتلاف المعارضة أحزاب اللقاء المشترك. وقد استطاعوا استخدام مناصبهم بطريقة مشابهة للنخب القبلية.
- النخبة التجارية التقليدية الصغيرة للبلاد، والسابقة لعهد صالح، والتي تدور حول نواة صغيرة من العائلات التجارية ويضعه رجال أعمال لهم علاقات شخصية وثيقة مع الرئيس. وكانت هذه المجموعة إحدى أكبر المستثمرين في صناعات اليمن الإنتاجية وأكبر داعية للإصلاح.^{٣٤}

لا يمكن تقليل أهمية شبكات النخب التجارية هذه. وقد أظهر استطلاع أجري من أجل هذه الورقة أن أقل من عشر مجموعات رئيسية من القبائل والعسكر والنخبة التجارية تسيطر على أكثر من ٨٠ بالمائة من أعمال الاستيراد والتصنيع والتجهيز في البلاد والمصارف التجارية المحلية ومؤسسات الاتصالات وشركات النقل. وتسيطر كذلك على الشبكات التجارية التي تورد وتزود السلع الأساسية الضرورية للأسر، وفي حالات كثيرة تسيطر كذلك على جهاز الدولة المطلوب لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

لقد نجحت جماعات مثل الإصلاحيين الشباب بإقناع المسؤولين العاملين للمؤسسات الدولية بأنهم يضعون مصالح البلاد طويلة الأجل في قلوبهم لكنهم اختاروا العمل من داخل النظام القائم، ولذا فليس بإمكانهم الإخلال وبنحو غير ملائم بتوازن السلطة الراهن من خلال قطع الدخل عن فاعلين رئيسيين. وهم بتحالفهم مع أحمد علي ابن صالح يرغبون بأن يكون لهم بعض التأثير على وجهة البلاد المستقبلية، لكن يرجح أن يكون الانتقال بين الأجيال يمثل تعقيد التحرك الراهن لتغيير النظام، إن لم يكن الاثنان الشيء نفسه في الواقع.^{٣٥}

وفي غضون ذلك، لا تبدو ثقة رجال الأعمال اليمنيين كاملة بالمؤسسات التي يسيطرون عليها، والسبب إلى درجة كبيرة التوترات السياسية

٣١ منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٠ (لندن: منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٠)، ص ٢.

٣٢ على سبيل المثال، فرغم احتكار الدولة الظاهري لقطاع النفط والغاز، فهناك فاعل واحد -يردد أنه شريك عمل لصالح- هو الموزع الوحيد من القطاع الخاص للمشتقات النفطية إلى المرافق الحكومية، بما فيها شركة الكهرباء العامة، وأيضاً إلى العديد من الشركات الخاصة. وكذلك فإن المؤسسة الاقتصادية اليمنية، وهي شركة يديرها أفراد عسكريون، من أكبر المستوردين للمواد الغذائية في البلاد.

٣٣ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقييم الفساد في اليمن (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سبتمبر ٢٠٠٦).

٣٤ يشبه هذا التحديد بقوة ما أوجزته مناقشة الوكالة الأمريكية الدولية وأبريل لونغلي أي عن شبكات المحسوبية في أطروحتها للدكتوراة التي لا غنى عنها (ضوء التحول في القمرية).

٣٥ قابل المؤلف مسؤولين في مؤسسات دولية وشخصيات كبيرة داخل اليمن لا تزال متشككة فيما إذا كان لدى القادة المحتملين من الجيل القادم اهتمام حقيقي بالإصلاح أو أنهم يستخدمون مفهوم الإصلاح كمنورة لكسب دور أكبر في الحياة العامة.

العديدة للبلاذ. وحتى في أوقات الاستقرار النسبي، احتفظ بنحو ٤٠ بالمائة من كل إمدادات الريال اليمني خارج النظام المصرفي الرسمي.^{٣٦}

وخلال حديث مسؤول رفيع من شركة تطوير عقاري مقرها الخليج مع المؤلف في عام ٢٠٠٩، أُسِّرَ بأن دراسة أجريت ذلك العام قد أظهرت أن معظم العملات الأجنبية في حوزة النخب اليمنية كانت في شكل مادي محليا بصورة «مئات الملايين إن لم تكن المليارات» من الدولارات، أو بكمية أكبر في مصارف واستثمارات خارج البلاد. ويُفهم أن الأصول المملوكة لليمنيين في الخارج تفوق مجموع احتياطي النقد الأجنبي في النظام المصرفي المحلي.^{٣٧} وهذا ما يسهل للعديد من النخبة التجارية خاصة الخروج أو تخفيف وجودهم جدا في البلاذ خلال عدم الاستقرار السياسي.

ويجري التنافس فيما بين فصائل النخب المختلفة والأجيال المختلفة فيها على المستويين السياسي والاقتصادي. والجائزة الهدف للعديد من القادة السياسيين والقبليين والعسكريين هي الاستيلاء على حصة أكبر من جهاز الدولة والاقتصاد، وهو ما سيؤثر على حساباتهم خلال الأزمة الراهنة. وعند كتابة الورقة، كان توازن السلطة بين تلك الفصائل المتنافسة في تقلب، مع معاداة عدة فاعلين نخبيين -منهم اللواء علي محسن وحמיד الأحمر أبرز فاعل اقتصادي في أسرته- لسيطرة صالح على الحياة السياسية والاقتصادية في اليمن.

الدفعات

وكذلك اعتنى النظام القائم باحتياجات الفاعلين الأقل قوة، وذلك من خلال دعم الأسعار وشبكات المحسوبية. وأوضح مثال عن الدفعات هو دعم أسعار الوقود، والذي شكل ٢٢,٢ بالمائة من جميع نفقات الحكومة عام ٢٠٠٩.^{٣٨}

ورغم ذلك، وحتى مع وجود أنظمة الحماية الاجتماعية، فإنها تستغل غالبا من قبل فاعلين في النخبة الاقتصادية. وبالتحديد ساعد نظام دعم الأسعار على نفخ خزائن أولئك الأفراد النخبويين المتورطين في تهريب الديزل. وفي عام ٢٠٠٨، وجدت سارة فيليبس أن نحو نصف الديزل المدعوم -والذي كلف الدولة ٣,٥ مليار دولار، أي ١٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام- قد تدفق إلى عصابات التهريب في اليمن.^{٣٩}

وتوجد أشكال أخرى من دعم الأسعار أقل رسمية. وكما ذكر أعلاه، فبينما توقفت الحكومة رسميا عن دعم أسعار الغذاء، فهناك سبب قوي للاعتقاد بأن المائة مليون دولار التي دُكر أنها تقدمها سنويا إلى الكتلة المدارة من قبل العسكر -المؤسسة الاقتصادية اليمنية- تستخدم للمساعدة على إبقاء أسعار الغذاء بمستويات معقولة للسكان.^{٤٠}

إن ضبابية الخطوط الفاصلة بين الاقتصاد والنظام السياسي والنخب القبلية والعسكرية وفساد الدولة والاقتصاد غير المشروع وتقديم المنافع الاجتماعية القليلة المتاحة في اليمن قد أدت إلى أن أي حركة للإصلاح قد تضر بنفوذ وثراء أي مجموعة نخبة ستولد عموما تدايعيات. ولذلك فإن أي إصلاح سيكون بالغ التعقيد، بل ربما يستحيل في الواقع الإصلاح المستدام. فضلا عن ذلك، يجب تنسيق بعض الإصلاحات -كإلغاء دعم أسعار الوقود- مع شبكات أمان اجتماعية لضمان عدم الإضرار الشديد بسكان البلاد الأضعف اقتصاديا بسببها. ولم يفعل ذلك عند تجميد دعم أسعار البنزين في يوليو ٢٠١١، ويرجع الصعوبة الشديدة لتطبيقه خلال الأزمة الراهنة نظرا لضرورة مشاركة معظم جماعات النخبة المنخرطة في النزاع الانتقالي الحالي.

٣٦ شعبة البحوث الاتحادية لمكتبة الكونغرس الأمريكية، ملف البلد: اليمن (أغسطس ٢٠٠٨).

٣٧ يوفر النظام المصرفي كذلك مؤشرا عن الحجم الكلي للنخب الاقتصادية الرئيسية، وعن الجماعات الأكثر ترجيحاً في الحصول على الائتمان في البلاذ. وفي تقرير عام ٢٠١٠ بعنوان تقييم لوضع نظام تقرير الائتمان الوطني في اليمن، قدرت مبادرة تقرير الائتمان العربي أن ٨٠٠ ألف شخص في اليمن كان لهم علاقة مع النظام المصرفي الرسمي في البلاذ، بينما وصل إلى ائتمان ١٢٩٩٠٥ شركة وفرد فقط. وإن كانت هذه الأرقام تمثل النخبة، فإنها تشكل أقل من خمسة بالألف من مجموع سكان البلاذ.

٣٨ البنك الدولي، دعم أسعار النفط في اليمن.

٣٩ كما أوضحت سارة فيليبس في "تنظيم القاعدة والصراع من أجل اليمن".

٤٠ أسفرت مناقشات مع رجال أعمال يمينيين ودبلوماسيين ومسؤولين في المؤسسات الدولية ومصادر أخرى عن نتيجة مماثلة. فالمؤسسة الاقتصادية اليمنية لاعب "كبير" و "هام" في الاقتصاد، ولكن لا يعرف بعد إلى أي مدى. وحتى عام ١٩٩٩، كانت المؤسسة المستورد والموزع الوحيد للقمح في اليمن. وفي ذلك العام، افتتحت صنعا حقوق استيراد السلع الأساسية لشركات أخرى في البلاذ، في حين واصلت المؤسسة الاقتصادية اليمنية استيراد القمح ومواد غذائية أخرى للبيع في محلات يديرها الجيش. ويفهم أن تجارة تلك السلع في السوق السوداء تعمل كآلية غير رسمية لتحديد الأسعار.

٤. أزمة عام ٢٠١١ الانتقالية

بدأت أزمة اليمن الانتقالية في يناير مع خروج عدد صغير من المتظاهرين إلى الشوارع للاحتجاج على نقص الفرص أمام الشباب وضعف سيادة القانون واستيلاء النظام على الاقتصاد. وبعد ذلك وتحت شعار «حركة الشباب» طالبت أعداد متزايدة من المحتجين باستقالة الرئيس صالح وإزاحة أعضاء أسرته من كل المناصب العسكرية العليا ومن ثم إقامة نظام سياسي جديد.

ومع مرور الوقت خرج قادة من ائتلاف المعارضة -أحزاب اللقاء المشترك- تأييدا للمحتجين، كما قام بذلك فاعلون قبليون واقتصاديون كبار، منهم علي محسن وحמיד الأحمر، ولكل منهم أجنحة خاصة غامضة بعض الشيء.^{٤١}

ورد نظام صالح بالقمع العنيف للاحتجاج، مما أدى إلى صراع مفتوح بين سلسلة من الفاعلين منهم آل الأحمر ووحدات عسكرية يسيطر عليها أحمد صالح وموالون له واللواء علي محسن، فضلا عن حركات انفصالية وإسلامية في كل من شمال وجنوب البلاد.

وفي أوائل يونيو، أصيب صالح بجروح خطيرة نتيجة انفجار في المجمع الرئاسي بصنعاء، فأجبر على الخروج إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج. وبعد انقطاع ثلاثة أشهر، تكثف القتال بين الفصائل بصنعاء في سبتمبر، بينما انتزعت سيطرة الحكومة المركزية على مساحات شاسعة من البلاد من قبل رزمة متنوعة من القوى المحلية.

وأدت تلك الأحداث إلى الظروف الاقتصادية الأسوأ لهذا العام، مع تحذير وكالات العون الدولية من خطر اندلاع أزمة إنسانية كبرى.

وفي مارس، قام رجال من القبائل بتفجير خط أنبوب حيوي يربط امتيازاً نفطياً في محافظة مأرب وسط البلاد بمرفق تصدير في ميناء رأس عيسى على البحر الأحمر، فقطع مصدر دخل هام للحكومة. وفي الأحوال الطبيعية، فإن النفط من القطاع ١٨ بمأرب، وهو خام حلو خفيف وقيم، يباع إلى الأسواق العالمية وكذلك يكرر في عدن للاستعمال المحلي.^{٤٢} وتستخدم الحكومة بعض عائدات تصديره لشراء نفط أثقل وأرخص يغذي مصفاة عدن.

وعقب هجوم مارس، أغلقت مصفاة عدن لأكثر من شهرين، وكافحت الحكومة لإيجاد الأموال اللازمة لاستيراد ما يكفي من الوقود بعد استنفاد احتياطياتها النفطية المخزنة في محطة تملكها الدولة في عدن.^{٤٣}

وفي يونيو، شرعت المملكة العربية السعودية بشحن تبرع واحد من ثلاثة ملايين برميل من النفط إلى المصفاة، وتعدت كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة بالتبرع بإمدادات نفط إلى اليمن.^{٤٤} وأعدت تلك الإجراءات نوعاً من الاستقرار الاقتصادي. ومنذ سبتمبر ٢٠١١ ذكر أن خط الأنابيب قد أصلح، ومع ذلك لم يتوقع وصول مدفوعات التصدير إلا في أكتوبر أو نوفمبر.^{٤٥} وعند وقت الكتابة في منتصف أكتوبر، كان قد وصل كامل النفط السعودي الموعود به إلى اليمن، فضلا عن ثلاثة أرباع النفط الخام الذي تعدت به الإمارات العربية المتحدة.

إنه لمن المستحيل معرفة كم في حوزة البنك المركزي اليمني من احتياطيات النقد الأجنبي، لكن مديري تنفيذيين في أوائل يوليو على علاقة بإدارة البنك قدروا وصوله إلى ١,٢ مليار دولار من الأصول السائلة وأيضاً ٢ مليار دولار مقيدة في أصول أقل وصولاً، أما المصارف الخاصة فلديها نحو ٧٠٠ مليون دولار من الأصول والعملات الأجنبية. وبسبب مزيج من المحن الاقتصادية والنزاعات الأهلية وما ذكر عن طبع المال لتغطية نفقات الدولة وعجز البنك المركزي المتصور عن حماية قيمة الريال، فقد هبطت العملة الوطنية من نحو ٢١٣ ريالاً للدولار في يناير إلى أكثر من ٢٤٠ ريالاً في أوائل يوليو.^{٤٦} وقد استقر لاحقاً سعر الريال اليمني، رغم أنه يفهم أن معدلات صرف العملة في السوق السوداء ما زالت شديدة الارتفاع نظراً للإمدادات المحدودة من الدولارات الأمريكية بالتحديد.

٤١ للاطلاع على مناقشة أعمق عن الفصائل المختلفة المشاركة ومطالب المتظاهرين، انظر بيتر سلزبري، "ما التالي لصنعاء؟"، ميدل إيست إيكونوميك دايجست، العدد ١٢-٦، ٢٠١١.

٤٢ يقترح مصدر مطلع على عمليات مصفاة عدن أنها تكرر ٧٥ بالمائة من إنتاج حقل مأرب، أما الباقي فيباع إلى الأسواق العالمية.

٤٣ زادت الحكومة أسعار البنزين والديزل في يوليو. فارتفع سعر البنزين من ٧٥ إلى ١٧٠ ريالاً للتر في وقت متأخر من الشهر، ليصل إلى الأسعار العالمية قبل احتساب الضرائب. وأشارت تقارير واردة من عدن والمكلا معارضة رفع الأسعار، لكن الأسعار في صنعاء والحديدة وتعرز كانت أسهل قبلاً.

٤٤ قُدمت التبرعات السعودية على شكل شحنات من ٦٠٠-٧٠٠ ألف برميل كل مرة. وقالت مصادر على معرفة بالعملية إن النفط السعودي ثقيل وغني بالكبريت، وأن مصفاة عدن المتقادمة واجهت صعوبات في معالجته.

٤٥ عادل ميرزا "عودة إنتاج نفط اليمن إلى الخط"، ميدل إيست إيكونوميك دايجست، ١٨ يوليو ٢٠١١،

<http://www.meed.com/sectors/oil-and-gas/oil-upstream/-yemen-oil-production-coming-back-online/3104628.article>

٤٦ مقابلات المؤلف مايو-يوليو ٢٠١١.

الأثر الاقتصادي واستجابة المساعدات

في يوليو، رفعت صناعة سعر البنزين غير المرصص إلى ١٧٥ ريالاً (٠,٧٣ دولار) في حين أوقفت بيع الوقود المرصص الأرخص الذي كلف سابقاً نحو ٧٥ ريالاً (٠,٣١ دولار). ورفع ذلك عملياً سعر البنزين للمستهلك إلى تكلفة الإنتاج. ولم يتضح عند الكتابة ما إذا كان ذلك إجراء مؤقتاً أم دائماً، أو ما إذا كانت جماعات المعارضة ستعيد دعم الأسعار إذا ما سيطرت على الدولة.

وفي وقت سابق من ذلك الشهر، كان انتظار الوقود عند محطات البنزين قد وصل ٦-٧ ساعات في عدن إلى ثلاثة أيام في صنعاء.^{٤٧} وأصبحت إمدادات الكهرباء في المراكز الحضرية الرئيسية متقطعة بازدياد، وبدأ التصنيع في بعض أنحاء البلاد بالإغلاق بسبب نقص الوقود والأمن.^{٤٨}

وأفاد عمال الإغاثة الإنسانية بازدياد تكلفة الغذاء والماء بشكل يتفاوت من مكان لآخر -رغم محاولات وزراء الحكومة إقناع التجار المحليين بتنظيم الأسعار- وبتحقيق تكاليف النقل لنقص الوقود وارتفاع أسعاره. وتضاعف سعر الخبر بصنعاء بين أبريل ويوليو من ١٠ ريالات (٠,٠٤ دولار) إلى ٢٠ ريالاً (٠,٠٨ دولار)، وازداد سعر الماء من ألفي ريال إلى سبعة آلاف ريال. وقفزت أسعار الغاز النفطي المسال من ألف ريال (٤,١٦ دولار) للأسطوانة إلى ثلاثة آلاف ريال (١٢,٥ دولار).^{٤٩}

وخلال مقابلة في أغسطس مع شبكة الأنباء الإنسانية للأمم المتحدة، حذر رئيس بعثة اليونسيف جيرت كابيليري من أن مستوى سوء التغذية بين الأطفال كان «كبيراً كما في منطقة القرن الأفريقي»، ذاكراً وجود سوء تغذية حاد لدى ٣٩ بالمائة من الأطفال المشردين في محافظات عدة.^{٥٠}

وفي سبتمبر، ذكرت منظمة أوكسفام الخيرية من المملكة المتحدة أن أسعار المواد الغذائية قد ازدادت بنسبة ١٥-٦٠ بالمائة في منطقة الحديدة بين يناير ويوليو من عام ٢٠١١.^{٥١} بينما قدر تجار محليون في مقابلات من أجل هذه الورقة ازدياد الأسعار ٦٠-٧٠ بالمائة على المستوى الوطني وارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء إلى ما يصل إلى ٥٠٠ بالمائة.

وأبرز عمال منظمات غير حكومية ومؤسسات دولية في اليمن قبولوا لهذا الورقة حقيقة أن معظم السلع التي توزعها وكالات العون في اليمن تشتري من الأسواق المحلية وتوزع بواسطة شركات نقل محلية. وهذا يعني أن ميزانيات المنظمات غير الحكومية وخدماتها اللوجستية معرضة للتحديات ذاتها التي يواجهها المستهلك اليمني. وفي السابق ظلت كلفة التوزيع للمنظمات غير الحكومية منخفضة بفضل دعم الحكومة لأسعار الديزل، في حين اعتمدت إمدادات السلع على النخب المسيطرة على التجارة المتعلقة بالواردات.

وعند وقت الكتابة، كان اشتعال العنف بشكل متفرق مستمراً عبر البلاد فيما بين سلسلة من الفصائل، في حين أن الحلول السياسية الممكنة كانت في معظمها متنازع عليها بين الفاعلين النخبويين المتخاصمين. وقد أدى تزويد دول الخليج للنفط إلى بعض الاستقرار الاقتصادي، وأفيد استقرار توفر الغذاء والماء والوقود كلها.

ومع ذلك، ظلت الإنتاجية متدنية، مع ذكر بعض رجال الأعمال نسب بطالة تصل إلى ٦٠-٧٠ بالمائة، مما يعني أنه رغم توفر السلع فثم عدد متزايد من اليمنيين لا يستطيع دفع ثمنها. وفي المناطق الريفية، أدت قلة المياه وتأخر الأمطار إلى تراجع الإنتاج الزراعي، مع جفاف الإمدادات المخزنة ببطء وازدياد صعوبة عيش الكفاف.^{٥٢}

ولقد انقطع الوصول إلى بعض أرجاء البلاد. أما القتال في الجنوب الذي توقع بداية إزاحته أربعين إلى خمسين ألف شخص (مشردين داخلية) فرمما قد أدى إلى إزاحة مائة ألف شخص، وسيتعين تقديم الرعاية لهؤلاء من قبل الدولة والمنظمات الإنسانية.^{٥٣} ووفقاً لمسؤولي المساعدات، فمع ازدياد صعوبة الوصول إلى مناطق مختلفة ستزداد محدودية تقديم المساعدات وأي ممارسات رقابية لتقييم أثر الأزمة.

وما زال خطر هجمات أخرى على خطوط الأنابيب في أذهان المديرين التنفيذيين لشركات النفط والغاز الذين قبولوا من أجل هذه الورقة. وفي الواقع فقد ذكرت الحكومة في أواخر أغسطس تعرض أنبوب مارب الذي أصح في يوليو إلى هجوم آخر، مما قطع إمدادات النفط عن مصفاة

٤٧ مقابلات المؤلف.

٤٨ لاحظ سكان صنعاء قطع إمدادات الكهرباء -والتي لم تكن منتظمة قبل تفجير المجمع الرئاسي- بعد رحيل الرئيس صالح ورجوعها فقط عندما كان دبلوماسيون أجانب في المدينة أو بعد التوصل لوقف إطلاق النار بين مليشيات صالح والأحمر في شهر مايو. وإلى جانب انقطاع شبكة الهاتف سبأفون التي تملكها مجموعة الأحمر في يونيو، رأى عدة مراقبين رداءة تزويد الكهرباء والوقود كآلية متعمدة من قبل نظام الرئيس صالح، باستخدام قوته الاقتصادية لإضعاف المعارضة.

٤٩ مقابلات المؤلف وبيانات برنامج الأغذية العالمي. وتشير أيضاً تقارير واردة من صنعاء خصوصاً إلى تقلص حجم رغيف الخبز منذ أوائل عام ٢٠١١.

٥٠ شبكة الأنباء الإنسانية للأمم المتحدة، "اليمن: العنف يهدد صحة الأطفال"، ١٨ أغسطس ٢٠١١. <http://irinnews.org/reportspx?reportid=93532>

٥١ أوكسفام، اليمن: حيوات جائحة في أوقات هشة (لندن: أوكسفام، سبتمبر ٢٠١١).

<http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp152-yemen-fragile-lives-hungry-times-190911-summ-en.pdf>

٥٢ لقاءات مع رجال أعمال يمينيين ومسؤولي منظمات غير حكومية.

٥٣ بناءً على تقديرات الحكومة اليمنية اعتباراً من ١ أغسطس. وتفيد مصادر مستقلة في عدن أن قدرة الحكومة منهكة. فالأسر المحلية إلى حد كبير هي التي تقدم

الغذاء والماء إلى العديد من النازحين من محافظة أبين واللاجئين من أفريقيا.

عدن وجمد موردا حيويا للنقد الأجنبي. لكن مصادر في صنعاء أكدت في سبتمبر استمرار تدفق النفط من مأرب إلى رأس عيسى.

وحتى العدد المحدود من اليمنيين ذوي المدخرات في مصارف البلاد كانوا يجدون أن الوصول إليها في يوليو وأغسطس أصعب، إذ كانت عدة مؤسسات مالية متأثرة من تقطع إمداد الكهرباء أو رافضة لإعادة الأموال إلى المدخرين خشية نفاذ النقود لديها.^{٥٤} وقد أفيد زيادة صعوبة الحصول على إمدادات النقد الأجنبي من خلال النظام المصرفي الرسمي، مما رفع معدلات الصرف في السوق السوداء.

ونظرا للتفضيل المحلي للنقود على المدخرات المصرفية، وخاصة في أوقات الأزمات، واجه العديد من المصارف التجارية والعامية مستويات سحب كبيرة من الودائع في يوليو وأغسطس. وازداد الطلب على العملات الأجنبية المستقرة بينما جفت إمداداتها المحلية، مما زاد من محدودية قدرة النظام المصرفي على حماية العملة الوطنية أو تلبية طلبات الصرف من أجل الواردات.

وأدى ذلك إلى ضغط أكبر على النخب التجارية في البلاد -والتي تسيطر على معظم القطاع المصرفي فضلا عن القدرة التصنيعية- من أجل المزيد من خفض التكاليف والمخاطر وتسريح الموظفين وتقليل توفير الائتمان إلا لأوثق الأعمال المحلية. وقيل إن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الأكثر معاناة من تلك القيود، وقد أغلق العديد منها بالفعل. وفي غضون ذلك، قال رجال أعمال قوبلوا من أجل هذه الورقة بأنهم يستعدون إعادة أي رأسمال إلى اليمن قبل تحسينات ملحوظة في الاستقرار.

وفي أوائل أكتوبر، كانت صنعاء تعاني مرة أخرى من صراع كبير، عقب عودة صالح من المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٣ سبتمبر، وحدثت هجمات على منازل عدة أعضاء كبار من عائلة الأحمر. واقترحت تقارير من وكالة الأنباء الرسمية سبأ أن أنبوب مأرب تعرض مرة أخرى للهجوم في أواخر سبتمبر، مما خفض تدفق النفط من ١٢٠ ألف برميل يوميا إلى ٣٥ ألف برميل يوميا.

الاستجابة والسياسة الدولية

رغم استمرار تدفق مبالغ محدودة من المساعدات إلى اليمن خلال عام ٢٠١١، ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن بعض برامجها فيه، وخاصة تزويد المساعدات الإنسانية إلى المشردين داخليا في شمال البلاد، تعاني من نقص تمويل خطير.^{٥٥}

وفي أوائل سبتمبر، كان قد تعهد بنسبة ٥٥ بالمائة من مبلغ ٢٩٠ مليون دولار الذي طلبته خطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي تديرها الأمم المتحدة، وكان قد بقي في حوزة مجموعة صندوق الطوارئ المذكورة أعلاه ١,٥ مليون دولار فقط نقدا. وفي الوقت نفسه، ركز الكثير من التخطيط الإنساني على تقديم الطعام والسكن للمشردين داخليا، إلى جانب تحسين نوعية مياه الشرب في معسكراتهم. وسيحتاج يمينيون آخرون إلى المساعدة. ولاحظ مسؤولو الأمم المتحدة في أوائل أغسطس أن الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع كان محدودا للغاية، مما جعل تقييم الوضع أو احتياجات القاطنين في تلك المناطق صعبا.

وحتى الآن، أتت أسرع استجابة إلى الطبيعة الاقتصادية للأزمة الحالية من ثلاث دول خليجية - هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وكما ذكر أعلاه، تعهدت الدول الثلاث بالترع بملايين البراميل من النفط الخام لمنع اقتصاد اليمن من الانهيار. لكن تلك التبرعات لن تستمر إلى الأبد، ولا يرجح تسوية الأزمة السياسية في الأشهر الآتية، مما يعني أن خطر مزيد من التدهور الاقتصادي سيطر ماثلا على الدوام.

وتجدر الملاحظة بأن المملكة العربية السعودية تقدم كذلك دعم ميزانية مباشرة إلى صنعاء، يدعى أنه يصل إلى مليارات الدولارات سنويا، علاوة على دفعات إلى زعماء القبائل. ومن المرجح أن تصبح المملكة العربية السعودية لاعبا أكثر أهمية في اليمن خلال الأزمة الراهنة وعقبها، نظرا لاستعدادها لتقديم دعم مالي سريع ليس إلى صنعاء فحسب بل وإلى أطراف مختلفة في اليمن.

وتكشف نقاشات مع دبلوماسيين غربيين وبيروقراطيين ومحللين عن أولويتين مهمتين للسياسة: استمرار التركيز على التهديد الأمني الناشئ عن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ونهج «انتظار وترقب» إزاء الوضع السياسي الراهن. وقد خصصت وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة نحو ١٥,٤ مليون جنيه استرليني من أجل الإغاثة الإنسانية في اليمن في مايو ويونيو من عام ٢٠١١، يفهم أن معظمها قد جرى تسليمه. لكن جزءا من تمويل الوزارة قد تدفق عبر الحكومة الهولندية، والتي أوقفت فعليا أعمال مساعداتها في اليمن. ويبدو أن التخطيط الأطول أجلا معلق حتى موعد غير محدد في المستقبل «بعد» الأزمة، والذي قد يكون بعيدا بعض الشيء. وفي مقابلة بتاريخ ١١ يوليو مع صحيفة يمن تايمز، لخص السفير البريطاني جون ولكس ذلك الرأي بقوله: «إننا مستعدون لزيادة مساعداتنا إلى اليمن لأن اليمن سيحتاج إلى مزيد من الدعم، لكن نحتاج أولا إلى عملية انتقال سياسي وإلى حكومة.»

٥٤ تشير بعض الإفادات إلى توفر العملة الأجنبية، لكن المصارف لا ترغب بحفظ الأموال في الموقع خشية السرقة. ويطلب من العملاء الاتصال بالمصرف في اليوم

السابق من أجل أن يستقدم المال الذي يسلم في الصباح المطلوب.

٥٥ انظر برنامج الأغذية العالمي، «برنامج الأغذية العالمي يستأنف تقديم المساعدة الغذائية في محافظة صعدة اليمنية الشمالية»، ٣١ مايو ٢٠١١.

<http://www.wfp.org/news/news-release/wfp-resumes-food-assistance-northern-yemeni-governorate-saada>

قد يقدم ذلك بعض الشرح عن سبب عدم اجتماع مجموعة الاتصال متعددة الأطراف لتقييم احتياجات اليمن -مجموعة أصدقاء اليمن- منذ سبتمبر ٢٠١٠. وفي غضون ذلك، يعاد إلى أوطانهم العديد من الدبلوماسيين وعمال الإغاثة الذين كان اليمن مقرهم، ويكلفون بمهام أخرى بينما ينتظر موظفونهم حل المواجهة السياسية والعسكرية الراهنة. وهذا مثير للقلق بوجه خاص، إذ من المرجح فقدان معرفة مؤسساتية حيوية لآليات العمل الداخلية الشديدة التعقيد للبلاد. والأكثر أهمية أن نهج «الانتظار والترقب» الراهن يعرقل استجابة سريعة وفعالة للأزمة الاقتصادية، مما يفاقم التكلفة البشرية المحتملة.

٥. وختامًا

تسلط هذه الورقة الضوء على تعرض ١٠,٣ مليون شخص يعيش الفقر في اليمن إلى الأزمة الراهنة. حيث قلت وفرة السلع الأساسية وكذلك قدرة الأسر المتوسطة على تحصيلها نظرا لتدني الدخل وتزايد أسعار السلع. وتتطلب خطورة الوضع تصرفا عاجلا واتفاقا لإعطاء أولوية علاج عالية لليمن، رغم الاضطرابات والانحرافات والمنافسة عبر أرجاء المنطقة.

ويرجح أن يحدث في اليمن على مدى الأشهر المقبلة أحد ثلاثة سيناريوهات أساسية.

- **حرب أهلية.** حيث يتدهور الوضع السياسي إلى حرب أهلية مديدة وشديدة التعقيد ومتعددة الجوانب. وسيكون ذلك كارثة لاقتصاد البلاد، وسيؤدي على الأرجح إلى تعطل جميع أنشطة تصدير النفط والغاز فضلا عن معظم القدرات التصنيعية الرئيسية. وسيكون الأثر الإنساني لهذا السيناريو حادا - إذ ستنتقطع إمدادات الغذاء والماء والطاقة في جميع أرجاء البلاد ويشرد مئات الآلاف من المزيد من الناس.

- **استمرار الركود.** فيستمر تراجع الإنتاج الاقتصادي، مع ترك الفاعلين النخبويين للبلاد ونقل ثروتهم إلى الخارج. وبسبب استمرار العنف الموضوعي المتفرق والتفتت الإقليمي، تصبح وبازدياد مناطق محلية (مع اقتصادها) مستقلة سياسيا واقتصاديا عن بعضها البعض. وهذا ما يرى على نطاق واسع بأنه تسلسل الأحداث الأكثر احتمالا.

- **التوصل إلى تسوية.** إذ يتوسط لاتفاق ما بين الرئيس وقادة المعارضة. وهذه النتيجة مرغوبة أكثر من غيرها، لكن من المرجح أن تكون معيبة إن تحققت، مع استمرار اندلاع العنف بشكل متقطع خلال المستقبل المنظور، وبقاء اقتصاد البلاد في كفاح.

وفي السيناريوهات الثلاثة كلها، يرجح أن يحمل أسر اليمن وطأة الضغط الاقتصادي الناتج عن عدم الاستقرار السياسي المستمر. وينبغي على المجتمع الدولي النظر في التدابير التالية من أجل البدء في تخفيف أسوأ الآثار الناجمة عن الأزمة.

ففي المدى القصير، يجب الحفاظ على إمدادات السلع الأساسية. وهذا يعني قبل كل شيء إتاحة أموال كثيرة تصل إلى عشرات - إن لم تكن مئات - الملايين من الدولارات. وينبغي على المجتمع الدولي التفكير في العمل مع فاعلين مهمين في القطاع الخاص والدولة لضمان استمرار وصول الواردات الغذائية إلى البلاد من خلال خطوط الإمداد المنشأة. ويعني ذلك أيضا التأكد من وجود ما يكفي من الديزل لتسيير الشاحنات ولضخ المياه، إذ يذكر العديد من اليمنيين الآن أن الجيش والحكومة يخزنان الكثير مما ينتج من الديزل والبنزين. وينبغي بدء الحوار مع فاعلين في القطاع الخاص بأسرع ما يمكن، وإجراؤه بالتوازي مع الاستجابات الإنسانية الموجودة. ويجب أن تشمل الاعتبارات الأساسية الطريقة المثلى لنقل السلع عبر البلاد.

ويرجح أن يكون التنسيق مع فاعلين محليين شديد التعقيد بالنظر إلى صيت اليمن في الفساد وتعقيدات الصراع الجاري، وسيكون من الضروري أن ينشأ على الأقل نظام من نوع ما للرقابة كي يضمن وصول الأموال والسلع إلى متلقيها المقصودين. وواقعيا، ستطلب الرقابة والتقييم عمل موظفين داخل البلاد مع فاعلين محليين على أساس مفصل يوما بعد يوم.

وسيكون ذا أهمية مماثلة العمل مع صناديق الحماية الاجتماعية الموجودة لضمان استمرار تلقي أفقر الناس في البلاد للدفعات، وأن تزداد تلك الدفعات - إن كان ذلك ممكنا - لتأخذ في الحسبان تزايد أسعار السلع وخطر انقطاع شبكات تحويل الأموال.

وفي الأجل الأطول فالمطلوب مزيد من الأبحاث لتحسين فهم نقاط الضعف الرئيسية الموجزة في هذه الورقة. فينبغي إجراء سلسلة من دراسات الاقتصاد السياسي على مستوى القطاع، بالاعتماد على أعمال سابقة وعلى أبحاث أولية جديدة، وذلك للتعرف على الأطراف الرئيسية في اقتصاديات البلد الرسمية وغير الرسمية، ورسم العلاقات فيما بينها، ووصف تطورها كاستجابة للانتقال السياسي الحاضر. وينبغي استخدام هذه الدراسات على المستوى القطاعي، والتي تبحث المصارف وسلسلة إمدادات السلع، من أجل إرشاد ودعم تعاون القطاع الخاص في إجراءات استقرار طارئة، فضلا عن التعرف على محركين للتغيير الأطول أمدا.

وأخيرا، فإذا ما استقر وضع اليمن السياسي في المستقبل القريب، سيكون الإغراء شديدا لصناع السياسة بأن ينقلوا اهتمامهم بعيدا عنه، نظرا بالخصوص إلى عدد القضايا الخطيرة التي يتعاملون معها في الشرق الأوسط. لكن ذلك سيكون خطأ، وقد تنتج عنه آثار رهيبه للعديد من الناس الفقراء الذين يكافحون حاليا للعيش في اليمن وإن كان على أبسط المستويات.

عن الكاتب

بيتر سلزبري صحافي ومحلل حر مقره لندن. وكان حتى سبتمبر ٢٠١٠ محررا في مجال الطاقة لدى ميدل إيست إيكونوميك دايجست، ميد، حيث عمل في مكتب المجلة في دبي. وقد كتب على نطاق واسع في مواضيع الطاقة والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط، وتناول اليمن لأول مرة عام ٢٠٠٨. وفي سبتمبر ٢٠١١، أكمل ماجستيرا في السياسة الدولية لدى كلية جامعة لندن للدراسات الشرقية والأفريقية. وما زال يكتب لمجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست، ويساهم بمقالات في مجلة إيكولوجست ومجلة غلف ونشرة أخبار غلف ستيتس ومجلة ورلد تودي لتشاتام هاوس، ويعمل في مشاريع بحثية لميد إنسايت.

منتدى اليمن

منتدى اليمن في تشاتام هاوس شبكة عالمية مختصة تسعى لحلول سياسة لليمن، فيفضل المعرفة والنفوذ الجماعي لأعضاء منتدى اليمن يزداد الوعي وتبادل الخبرات وتُدعم الحكومات في تشكيل سياسات تعالج مباشرة أسباب الصراع والفقر وسوء الحكم في اليمن. وللمرحلة الحالية من المشروع فرعان رئيسيان: تحليل الاقتصاد السياسي، وسياسة الإشراف والشرعية.

www.chathamhouse.org/yemen

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتولى برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي ترأسه الدكتورة كلير سبنسر، القيام ببحوث ومشاريع بارزة عن قضايا سياسية واقتصادية وأمنية تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإكهما لأبحاثنا، يدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طيفا متنوعا من مجموعات النقاش واجتماعات الطاولة المستديرة وورشات العمل والفعاليات العامة والتي تسعى لإغناء وتوسيع الحوارات الحالية عن المنطقة وعن السياسات العامة البريطانية والدولية. ونقوم كذلك بإصدار ونشر باقة من التقارير والكتب والأوراق البحثية.

www.chathamhouse.org/mena

Chatham House, 10 St James's Square, London SW1Y 4LE
T: +44 (0)20 7957 5700 E: contact@chathamhouse.org
F: +44 (0)20 7957 5710 www.chathamhouse.org
Charity Registration Number: 208223

